ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية وأثره على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"

إعداد الباحثة:

غدير حسين الطقش

باحثة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية

https://doi.org/10.36571/ajsp8736

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

يتناول هذا البحث **تحليل الدور التركي ـ السعودي في وجه النزاعات الإقليمية المعاصرة**، يتطرق إلى الأدوات التي استخدمتها الدولتان لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، بما في ذلك التدخل العسكري، القوة الناعمة، التحالفات الإقليمية، والدعم الاقتصادي والسياسي. كما يسعى البحث إلى **تقييم أثر هذه التدخلات على الأمن الإقليمي**، وفهم كيفية توظيف هذه الأدوات في النزاعات الإقليمية وبالتالي مدى انعكاسها على مستوى الاستقرار السياسي، والأمن الحدودي، والتحالفات الإقليمية، والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. خلصت الدراسة إلى أن التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد العام 2011، والتحولات في السياسة الخارجية السعودية بعد العام 2015، شكّلتا معاً منعطفاً في مسار النزاعات الإقليمية التي اندلعت على اثر انتفاضات "الربيع العربي"، وقد ساهم الدور التركي ـ السعودي في تصعيد حالة الاستقطاب الإقليمي بين المحورين، الأمر الذي أدى إلى تغيّر معادلة الأمن الإقليمي، وفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. وبالنتيجة، أن المسار العام لهذا التنافس جعل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أمام واقع جديد، يقوم على توازنات ومحاور أمنية وجيوسياسية متغيرة بتغير الظروف والأحداث، ويرجّح استمرار هذا الواقع في السنوات المقبلة.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإقليمية، الدور التركي، الدور السعودي، الأمن الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط.

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين تحولات سياسية وأمنية عميقة، نتجت عن أحداث ومخرجات انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي وبروز قوى إقليمية تسعى لفرض معادلات نفوذ جديدة، وفي مقدمتها تركيا والمملكة العربية السعودية. فقد أدت هذه التحولات البنيوية إلى تزايد انخراط الدولتين في بؤر النزاعات الإقليمية، باعتبارهما فاعلين رئيسيين في تحديد مسارات الصراعات وإعادة رسم خارطة الأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق، مثّل انتشار موجة الانتفاضات العربية وما رافقها من انهيار هياكل الدولة الوطنية في بعض الدول المجاورة تهديداً مباشراً للأمن القومي السعودي، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني، الأمر الذي دفع المملكة إلى تبني سياسات تدخلية وعمليات عسكرية وتحالفات استراتيجية بهدف حماية المجال العربي وصد التهديدات المتنامية. وقد أدخل ذلك المملكة في دائرة منافسة حادة على صياغة الأدوار الإقليمية في مواجهة قوى أخرى تسعى لتعظيم نفوذها عبر الاستثمار في النزاعات الإقليمية، وهو ما أسهم في زيادة مستوى التوتر وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة صراعاً مستمراً على النفوذ بين القوى الإقليمية الكبرى، وعلى رأسها تركيا والمملكة العربية السعودية، حيث بلغ هذا التنافس ذروته بعد عام 2011 مع اندلاع النزاعات في سوريا واليمن وظهور تحالفات إقليمية متعارضة. وقد برزت الدولتان كفاعلين محوريين في توجيه مسارات هذه النزاعات من خلال تدخلات مباشرة وغير مباشرة، ما انعكس بصورة واضحة على معادلات الأمن الإقليمي واستقرار التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

مشكلة البحث:

إن تطور العلاقات التركية ـ السعودية التنافسية حول قيادة منطقة الشرق الأوسط يطرح الإشكالية التالية:

هل ساهم الدور التركي ـ السعودي في تعميق أزمة النزاعات الإقليمية، وكيف انعكس ذلك على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ـ كيف تحولت السياسة الخارجية التركية منذ العام 2002 ، وما انعكس ذلك على تدخلها في النزاعات الإقليمية؟

ـ ما الأدوات التي اعتمدتها تركيا لإعادة تشكيل الأمن الإقليمي؟

ـ كيف تغيرت السياسة الخارجية السعودية بعد العام 2015، وما أثر هذا التحول على مشاركتها في النزاعات الإقليمية؟

ـ ما طبيعة التحالفات والأدوات الاستراتيجية السعودية في التعامل مع هذه النزاعات؟

ـ ما أثر الأدوار التركية والسعودية مجتمعة على الأمن الإقليمي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية وأثره على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

ـ تحليل الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية في اليمن، سوريا، و ليبيا، منذ العام 2011 .

ـ دراسة أدوات السياسة الخارجية لكل من تركيا والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك التدخل العسكري، القوة الناعمة، التحالفات الاستراتيجية، والدعم الاقتصادي والسياسي.

ـ تقييم أثر التدخلات التركية والسعودية على الأمن الإقليمي، بما في ذلك الأمن الحدودي واستقرار الدول وتحولات التحالفات.

ـ تقييم أثر هذا الدور التركي ـ السعودي على الأمن وموازين القوة والتحالفات الإقليمية.

أهمية البحث

يسلط هذا البحث الضوء على الدورين التركي والسعودي في النزاعات الإقليمية بعد عام 2011، لما لهذا الدور من أهمية في تفسير طبيعة استمرار الأزمات في منطقة الشرق الأوسط أو احتوائها، وما يرتبط بذلك من انعكاسات مباشرة على مستوى الاستقرار الإقليمي. فقد مثّل صعود القوة الإقليمية لتركيا، بالتوازي مع تنامي الدور القيادي السعودي، عاملاً محورياً في إعادة تشكيل خريطة التحالفات والتوازنات الإقليمية. وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل تأثير سياسات الدولتين في النزاعات الإقليمية في سوريا، اليمن، العراق، وليبيا، وكيف انعكس هذا الدور على بنية الأمن الإقليمي، سواء عبر دعم فرص الاستقرار أو عبر إنتاج بيئة تنافسية وصراعية

أعمق. كما تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة التحولات في السياسة الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية وتركيا، وآليات توظيفها للدور التركي ـ السعودي في إدارة المصالح الاستراتيجية، بوصفهما فاعلين إقليميين يمتلكان تأثيراً مباشراً في معادلة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

حدود البحث

الحدود الزمنية: يركز البحث على مساهمة الدور التركي ـ السعودي في استقرار الأمن الإقليمي من عدمه، وذلك منذ اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" 2011 وما تبعها من تحولات بنيوية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط حتى الوقت الحالي.

الحدود المكانية: يتركز نطاق البحث المكاني على دول منطقة الشرق الأوسط.

الحدود الموضوعية: يتمحور موضوع هذا البحث حول دراسة وتحليل الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية وأثره على الأمن الإقليمي، دون التطرق بشكل مفصل إلى النزاعات الداخلية للدول الأخرى أو السياسات الإقليمية للدول غير المعنية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، إذ سيتم تحليل أدوات الدور التركي ـ السعودي في بؤر النزاعات الإقليمية وانعكاساتها على مستويات الأمن، النفوذ، التحالفات والقيادة.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية

الفرع الأول: الدور التركي في النزاعات الإقليمية

الفرع الثاني: الدور السعودي في النزاعات الإقليمية

المطلب الثاني: انعكاسات الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية على الأمن الإقليمي

الفرع الأول: انعكاسات الدور التركي على الأمن الإقليمي

الفرع الثاني: انعكاسات الدور السعودي على الأمن الإقليمي

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المطلب الأول: الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية

لقد شكل الدور التركي ـ السعودي المؤثر الأبرز في مسار الانتفاضات العربية التي اندلعت عام 2011، حيث وجدت تركيا نفسها أمام فرصة لإعادة مجدها العثماني، في حين وجدت المملكة العربية السعودية في ذلك تهديداً مباشراً لأمنها الوطني، وفي مخاض التحولات البنيوية التي أصابت النظام الإقليمي في تهيئة لولادة واقع جديد، برزت مخاوف الأمن الإقليمي لدى الأطراف. فوجدت كل من تركيا والمملكة العربية السعودية نفسها أمام مجموعة تحديات تفرض عليها إعادة صياغة للسياسات الخارجية كل وفقاً لأهدافه ومصالحه الاستراتيجية، وأمام فرصة تاريخية جديدة في تعظيم دورهما كقوة إقليمية فاعلة، مما جعل الدولتان تسعيان إلى بسط النفوذ وقيادة مسارات المنطقة المستقبلية فتنوعت الأدوار التركية ـ السعودية بين احتواء للنزاعات الإقليمية حيناً والاستثمار في تأجيجها حيناً آخر، الأمر الذي نتج عنه أزمة استقرار في الأمن الإقليمي وتبادل المخاوف من اختلال موازين القوة وإعادة هيكلة الخريطة الجيوسياسية الإقليمية.

إنطلاقاً مما تقدم، لا بد من تعريف مفهوم **الدور وتوظيفه في فهم تحليل الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية ولما لذلك من انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي، فالدر الإقليمي هو** من المفاهيم المحورية في تحليل العلاقات الدولية، إذ يشير إلى مجموع السلوكيات والتوقعات والمهام التي تضطلع بها الدولة في بيئتها الخارجية، وفق قدراتها المادية ورؤيتها لهويتها ومكانتها ومصالحها ونوعية تفاعلاتها مع الفاعلين الآخرين داخل النظام الدولي والإقليمي (التركي، 2019)[1]. ويعد الدور انعكاساً لتصور الدولة لذاتها، بقدر ما يرتبط أيضاً بتوقعات بقية الدول منها، في ضوء توازنات القوة والتحولات الجيوسياسية في الإقليم. وفي السياق ذاته يرتبط مفهوم **الأمن الإقليمي** بالبنية الأمنية للدول الواقعة داخل إطار جغرافي وسياسي واحد يشترك في مصادر التهديد والمصالح الحيوية، وهو يقوم على مبدأ الترابط الوثيق بين استقرار هذه الدول، الأمر الذي يفرض تفاعلات أمنية مشتركة تهدف إلى منع انتشار الأزمات والصراعات وضمان الاستقرار الإقليمي(سليم، 2010)[2]. فإن دراسة دور الدول الفاعلة في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن انعكاساته على الأمن الإقليمي، خصوصاً في ظل استمرار ما تشهده المنطقة من تنافس نفوذ واختلال في موازين القوة، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدور الإقليمي وهيكل الأمن الإقليمي علاقة لصيقة ومباشرة.

تناول هذا المطلب، الدور التركي في النزاعات الإقليمية ضمن الفرع الأول، والدور السعودي في النزاعات الإقليمية ضمن الفرع الثاني.

الفرع الأول: الدور التركي في النزاعات الإقليمية

لقد برز الدور التركي في النزاعات الإقليمية التي اندلعت على اثر اندلاع الانتافضات العربية في العام 2011 والتي شكلت أزمة سياسية لأنظمة الدول العربية المجاورة، فأتى الدور التركي نتيجة لمجموعة عوامل تفاعلية أعادت الى إعادة صياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات البنيوية والسياسية في النظام الإقليمي؛ فمع من صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أعادت تركيا تصورها لإعادة تفعيل دورها واحياء أمجاد الهيمنة العثمانية. فانتقلت من الدور الإقليمي القائم على الدبلوماسية والقوة الناعمة وتصفير المشكلات مع الدول المجاورة، إلى سياسة تدخل نشطة ذات طابع أمني وعسكري.

[1] التركي، عبد الله. (2019)، *النظرية البنائية في العلاقات الدولية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 44–46
[2] سليم، محمد السيد. (2010)، *النظريات الإقليمية في العلاقات الدولية*، جامعة القاهرة، القاهرة، ص 113–118

وقد برز هذا التحول بشكل واضح في الأزمة السورية، التي شكّلت مسرحاً رئيسياً لتجسد الدور التركي الجديد. إذ انخرطت تركيا في مستويات متعددة من الصراع السوري عبر دعم أطراف معارضة، وفتح أراضيها كممر عسكري وسياسي، إلى جانب التدخل العسكري المباشر في شمال سوريا في عمليات "درع الفرات"، "غصن الزيتون"، و"نبع السلام" بحجة منع تمدد التهديدات الكردية على حدودها الوطنية(بدرخان، 2018)[3]. إن هذا التدخل في النزاع السوري أضفى طابعاً أكثر تعقيدًا في مساره، وأسهم في خلق توازنات جديدة أثرت في استقرار الأمن الإقليمي، سواء من خلال إعادة تشكيل خريطة النفوذ العسكري، أو من خلال إدخال أطراف دولية إضافية الى النزاع على وجه التحديد روسيا وإيران.

كما لعبت تركيا دوراً متنامياً في الأزمة الليبية من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني، وإبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط في 2019، إضافة إلى إرسال قوات ومستشارين عسكريين لدعم الطرف الحليف (جاد، 2021).[4] وقد شكّل هذا الدور أحد الأبعاد الاستراتيجية لإعادة فرض تركيا نفسها كقوة إقليمية وازنة في النظام الإقليمي، ومنافسة للقوى الإقليمية الأخرى، مما أدى إلى تصاعد حدّة النزاعات الإقليمية مع مصر، اليونان، والمملكة العربية السعودية.

كما أن الدور التركي المتواصل في السعي الى بسط النفوذ، امتد الى الداخل العراقي عبر ترسيخ الحضور العسكري، تحت مبرر مواجهة حزب العمال الكردستاني، وعبر تأسيس قواعد عسكرية في شمال العراق، في إطار فرض معادلة أمن الحدود وحماية المصالح القومية التركية من التهديد الكردي. هذا الدور العسكري والسياسي التركي انعكس على المسار الأمني العراقي والإقليمي، وولد بيئة من التوتر بين تركيا والعراق وبين القوى الكردية المحلية وساهم في تأجيج النزاعات الإقليمية.

إن الأنماط السلوكية التركية في النزاعات الإقليمية تعبر عن مزيج من الاعتبارات الجيوسياسية والعقائدية والاقتصادية، حيث توظف تركيا قوتها العسكرية لتوسيع نفوذها في مناطق الفراغ العربي، وتستند إلى رؤية تقوم على اعتبار الشرق الأوسط فضاءً استراتيجياً حيوياً لأمنها القومي ومكانتها الإقليمية. كما تستند أنقرة إلى أدوات القوة الاقتصادية والتاريخية والثقافية في محاولة إعادة إنتاج نفوذ عثماني جديد، يرتكز على الربط بين مصالح الطاقة والحدود البحرية ومسارات التجارة(أوغلو، 2001).[5]

وبناءً على ما تقدم، فإن الدور التركي في النزاعات الإقليمية ليس مجرد سياسة خارجية ظرفية، بل هو دور يؤسس لمشروع إقليمي يتجاوز الدور التقليدي لتركيا كدولة طرف في النظام الإقليمي إلى دور الفاعل المركزي في إرساء التوازنات الأمنية الجديدة والتي تصب في إعادة تفعيل دورها كقوى صاعدة، بما يجعل تأثيرها عاملاً رئيسياً في بنية الأمن الإقليمي و واحداً من مصادر تعزيز الاستقطاب والتوتر في المنطقة.

[3] بدرخان، عبد الوهاب. (2018)، *تركيا والأزمة السورية: تحولات الدور الإقليمي*، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ص 77–89

[4] جاد، عماد. (2021)، *ليبيا والصراع الإقليمي: تركيا والشرق المتوسط*، المركز المصري للفكر والدراسات، القاهرة، ص 20–27

[5] أوغلو، أحمد داود. (2001) ، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، دار سيسام، إسطنبول ،ص 112–128

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الفرع الثاني: الدور السعودي في النزاعات الإقليمية

سعت المملكة العربية السعودية الى تفعيل دورها القيادي، لاسيما بعد العام 2015 مع صعود القيادة الشابة في المملكة، وجاء هذا الدور مقروناً بجملة من التحولات، دفعت بالمملكة العربية السعودية نحو انتهاج دوراً تدخلياً وقائياً، في بيئة تعصف بها النزاعات الإقليمية والتحولات البنيوية وتداخل كل هذه التغيرات مع تعاظم أدوار لدول غير عربية في النظام الإقليمي، مما شكل لدى المملكة العربية السعودية قاعدة معطيات لهواجس أمنية قومية وإقليمية داهمة، فعززت من نفسها كقوة مركزية في منطقة الشرق الأوسط ولعبت دوراً أساسياً في إدارة التفاعلات وتعديل موازين القوة الجديدة، عبر أدوات القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، بما يعكس انتقالها من سياسة خارجية حذرة إلى سياسة أكثر فاعلية واندماجاً في النزاعات الإقليمية.

لقد مثل التدخل السعودي العسكري في اليمن عبر عملية " عاصفة الحزم" نقطة تحول أساسية في هيكلة الدور السعودي، بوصفها أول عملية عسكرية واسعة تقودها المملكة بهدف مواجهة التمدد الإيراني في الخليج وتأمين العمق الأمني للجزيرة العربية(المسفر، 2019)[6] . وأتى هذا التدخل من رؤية جديدة في إعادة تشكيل المسار السياسي في دولة عربية مجاورة، وإيقاف تعاظم النفوذ الإيراني عبر جماعة الحوثيين في اليمن. وقد أدت هذه العملية إلى تدويل الصراع اليمني ودخول أطراف إقليمية ودولية متعددة في حسابات الأمن الإقليمي، وبذلك أصبحت اليمن ساحة رئيسية لإعادة توازن القوة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وامتداداً لمعادلة الأمن الخليجي الشامل. هذا التدخل رسّخ دور المملكة العربية السعودية كقوة عسكرية فاعلة في النظام الإقليمي ومؤثرة في توازنات الأمن في المنطقة.

كذلك كان للمملكة العربية السعودية دوراً مهماً في الأزمة السورية تجلى عبر دعم قوى المعارضة العسكرية والسياسية خلال السنوات الأولى للأزمة، بوصفها جزءً من استراتيجية مواجهة النفوذ الإيراني في المشرق العربي، إضافة إلى تحركها الدبلوماسي عبر الجامعة العربية والمجتمع الدولي للضغط من أجل انتقال سياسي في سوريا (آل سعود، 202)[7]. وعلى الرغم من تراجع الدور العسكري المباشر، إلا أن المملكة العربية السعودية حافظت على موقعها باعتبارها فاعلاً سياسياً مؤثراً في مستقبل الأمن الإقليمي وتقليل ساحات الصراع المفتوحة.

كما سعت المملكة العربية السعودية إلى استعادة نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق، عقب سنوات من الانكفاء نتيجة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. فعملت على بناء علاقات جديدة مع العراق، وفتح معابر تجارية، وإنشاء تحالفات اقتصادية واستثمارية بهدف مواجهة التمدد الإيران، وإعادة ربط العراق بالفضاء العربي والخليجي(عبد الجبار، 2017)[8]. وهذا الدور يعكس رؤية جديدة للأمن الإقليمي تقوم على احتواء الصراعات عبر التفاوض والشراكات الاقتصادية بدلاً من التدخلات العسكرية المباشرة.

---

[6] المسفر، محمد. (2019)، حرب *اليمن والتحولات الإقليمية: قراءة في التدخل السعودي*،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، ص 41–55

[7] آل سعود، **عبد العزيز. (2021)**، *السياسة السعودية تجاه الأزمة السورية: الدوافع والنتائج*، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 112-115

[8] عبد الجبار، فالح.(2017)، *العراق: الدولة والجماعات والهويات*،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 215–220

أما فيما خص الدور السعودي في ليبيا أتى ذا طابع سياسي غير مباشر، تمثل في دعم الاستقرار ومنع انهيار الدولة عبر دعم مسارات الحوار العربي – العربي، بالإضافة إلى موقف استراتيجي داعم للقوى المناهضة للنفوذ التركي في غرب ليبيا، انسجاماً مع رؤيتها لتحقيق توازن إقليمي يحول دون توسع قوى متنافسة في البحر المتوسط (الهواري، 2023).[9]

وبالنتيجة، تبرز هذه الأنماط السياسية المتنوعة، تغيّراً واضحاً في الاستراتيجية السعودية داخل النظام الإقليمي، إذ لم يعد الدور السعودي يستند إلى أدوات القوة الدبلوماسية والدينية فقط، بل توسع ليشمل أدوات الضغط الاقتصادي، القدرات العسكرية المتقدمة، بناء تحالفات إقليمية جديدة مثل التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب والتحالف العربي في اليمن، وإعادة تعريف علاقتها بالقوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا. هذه التحولات تجعل من الدور السعودي عاملاً مضاعفاً لتأثيراته في بنية الأمن الإقليمي، بين تعزيز الاستقرار عبر دعم الدول العربية، وبين زيادة مستويات المنافسة الاستراتيجية مع إيران وتركيا، وهو ما يشكل إحدى سمات النظام الإقليمي ما بعد العام 2015.

وبناءً على ما تقدم، فإن الدور السعودي في النزاعات الإقليمية لم يعد مجرد استجابة ظرفية لتهديدات محددة، بل يعكس مشروعاً طويل المدى لإعادة تشكيل مؤسسات الأمن العربي ومنع توسع النزاعات الإقليمية إلى داخل المجال الحيوي الخليجي، عبر استراتيجية تستند إلى مبدأ الأمن القومي الداخلي عبر تأمين حماية الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: انعكاسات الدور التركي ـ السعودي في النزاعات الإقليمية على الأمن الإقليمي

أدى تفاعل الدورين التركي والسعودي في النزاعات الإقليمية إلى إنتاج تحولات عميقة في بنية الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. فمن جهة، أسهم التنافس بينهما في فترات سابقة على النفوذ السياسي والعسكري في سوريا والعراق وليبيا في تعميق الاستقطاب الإقليمي، وخلق مساحات صراع غير مباشر بين محاور متعارضة، الأمر الذي انعكس على بنية الأمن العربي عبر زيادة التوترات الطائفية والمنافسة الجيوسياسية وإطالة أمد بعض النزاعات نتيجة تضارب الاعتبارات والمصالح الإقليمية للدولتين المحوريتين.

وفي المقابل، أدت مرحلة التقارب التركي ـ السعودي بعد العام 2021 إلى إعادة هيكلة مفهوم الأمن الإقليمي بصورة أكثر تعاونية، عبر آليات الحوار السياسي، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتنسيق السياسات تجاه الملفات الأمنية المشتركة كاليمن وسوريا والعراق، الأمر الذي عزز فرص الاستقرار وخفّض مستوى المخاطر الأمنية الناتجة عن التدخلات الخارجية. كما أن هذا التقارب ساهم في خلق توازن قوى جديد في مواجهة النفوذ الإيراني، بالإضافة إلى جانب دعم منظومات الأمن البحري في الخليج والبحر الأحمر، ما عكس تحولاً في الأدوار من نهج تنافسي صدامي إلى نهج تنسيقي يعزز الأمن الإقليمي ويحد من احتمالات الصراع المباشر بين الدول الإقليمية الكبرى.

[9] الهواري، محمد. (2023)، الدور السعودي في الملف الليبي بين الدبلوماسية واعتبارات الأمن القومي، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، العدد 19، ، ص 57–60

وبالمحصلة، يمكن القول إن الدور التركي – السعودي المشترك أصبح عاملاً مؤثراً في إعادة صياغة قواعد الأمن الإقليمي

كما سيتبلور ذلك ضمن فرعين اثنين الفرع الأول بعنوان انعكاسات الدور التركي على الأمن الإقليمي، والفرع الثاني بعنوان انعكاسات الدور السعودي على الأمن الإقليمي.

الفرع الأول: انعكاسات الدور التركي على الأمن الإقليمي

لقد شهد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط تعاظماً، تزامن مع تغيرات جوهرية في بنية الأمن الإقليمي، سواء من حيث موازين القوى أو خرائط التحالفات الإقليمية. فقد توسع النفوذ التركي العسكري والسياسي داخل مناطق النزاعات في سوريا والعراق وليبيا، مع توظيف أدوات عسكرية مباشرة مثل العمليات العسكرية في الشمال السوري، والتوغل الحدودي شمال العراق تحت مبرر مواجهة حزب العمال الكردستاني، وهو ما خلق حالة من الاحتكاك الأمني مع عدد من القوى الإقليمية والعربية.

هذا الانخراط العسكري ساهم في تغذية سباق التسلح الإقليمي وإعادة تشكيل خرائط السيطرة والنفوذ، الأمر الذي انعكس على استقرار الحدود الدولية ومبدأ سيادة الدولة (الأحمري، 2020)[10].

كما ساهم الوجود العسكري التركي في سوريا والعراق في خلق نظام أمني إقليمي موازٍ، يقوم على مناطق نفوذ غير مستقرة ترتبط بتركيا، ما أدى إلى زيادة توتر العلاقات مع كل من المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات، وخلق حالة صراع على موازين القوى في النظام الإقليمي.

بالإضافة الى آثار الدور التركي العسكري في النزاعات الإقليمية، ترك آثاراً اقتصادية وأمنية عميقة على الأمن الإقليمي عبر التحالفات المرتبطة بملف الغاز في شرق المتوسط، إذ دخلت تركيا في مواجهة استراتيجية مع اليونان ومصر وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية والتنقيب عن الغاز، في محاولة لإعادة هندسة ميزان الطاقة في المنطقة بما يمنحها موقعاً اقتصادياً وسياسياً قيادياً.

إذ أن هذا التنافس دفع إلى توغل عسكري بحري في البحر المتوسط، وفتح نزاعات أمنية جديدة خارج إطار الشرق الأوسط التقليدي، الأمر الذي وسع مفهوم الأمن الإقليمي العربي ليشمل البحر المتوسط كمجال تهديد مباشر (العاني، 2021)[11].

كما أدى التدخل التركي في ليبيا إلى تعميق الانقسام داخل الدولة الليبية، وخلق محور إقليمي مضاد شاركت فيه مصر واليونان والمملكة العربية السعودية والإمارات. هذه المعادلة أنتجت شبكة استقطاب جيوسياسي تداخلت فيها الهويات الأمنية بين الإقليمي والمتوسطي، فقد أصبح الأمن الإقليمي متداخلاً مع الأمن البحري والطاقة، وهو ما أدى إلى تعقيد مسارات الاستقرار في المنطقة، وإطالة أمد الصراعات العربية من خلال توظيف المقاتلين الأجانب وتقنيات الحرب بالوكالة (النفيسي، 2020).[12]

[10] الأحمري، محمد. (2020)، *تركيا والتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص 65–72
[11] العاني، مصطفى. (2021)، *الأمن المتوسطي والتحولات الإقليمية*، مركز دراسات الشرق الأدنى، بيروت، ص 118–122
[12] النفيسي، عبد الله. (2020)، *الشرق الأوسط الجديد وتحولات القوى*، مركز الراية، بيروت، ص 201–207

كما برز تأثير الدور التركي على الأمن الخليجي عبر بناء منظومة نفوذ في البحر الأحمر من خلال علاقاتها العسكرية مع قطر والصومال والسودان سابقاً، إضافة إلى حضورها الاستخباراتي والبحري في مناطق ممرات التجارة العالمية. هذا الواقع خلق هواجس لدى المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين من تمدد النفوذ التركي ليهدد الهوية الأمنية التقليدية لدول الخليج القائمة على هيمنة محور السعودية ـ الإمارات داخل المجال العربي.

وبالمحصلة يمكن الاستنتاج، أن انعكاسات الدور التركي على الأمن الإقليمي تجلى في ثلاث مستويات من التصادم الأمني في المشرق العربي، الى الاستقطاب في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، وفي التنافس البحري في البحر الأحمر والخليج العربي.

الفرع الثاني: انعكاسات الدور السعودي على الأمن الإقليمي

لقد برز الدور السعودي بشكل أساسي في تشكيل الأمن الإقليمي خلال مرحلة ما بعد العام 2015، نتيجة تبني المملكة سياسة خارجية تقوم على مبدأ المواجهة المباشرة للتهديدات الأمنية، وعلى رأسها النفوذ الإيراني، وتمدده عبر سوريا، العراق واليمن. وقد انعكس التدخل العسكري السعودي في اليمن على الأمن الإقليمي، إذ أدت الحرب إلى ظهور توازنات جديدة في البحر الأحمر والخليج العربي، وخلق خطوط تماس أمنية مع إيران عبر جماعة الحوثي. هذا التحرك أدى من ناحية إلى كبح مشروع التوسع الإيراني نحو الجزيرة العربية، لكنه من ناحية أخرى أسهم في عسكرة المجال الخليجي، وتحويله إلى ساحة مواجهة صاروخية ومسيرات جوية، بما يهدد خطوط الملاحة البحرية والاقتصادية في الخليج (أبو العلا، 2022).[13]

كما تبلور أثر الدور السعودي على الأمن الإقليمي عبر توظيف سياسة التحالفات الإقليمية كأداة لتعزيز النظام العربي، إذ شكّلت المملكة العربية السعودية تحالفاً عسكرياً في اليمن، ودعمت محوراً إقليمياً مع الإمارات ومصر والبحرين في مواجهة المحور التركي ـ القطري سابقاً، الأمر الذي أدى إلى انقسام عربي واسع. هذا الانقسام بين محورين عربيين ترك تأثيرات مباشرة على بنية الأمن العربي؛ إذ أدى إلى تفكك منظومة العمل العربي المشترك، وتراجع الدور العربي المنسق في النزاعات الإقليمية، وتزايد ارتهان الدول العربية لقوى خارجية لضمان الأمن، خاصة الولايات المتحدة وروسيا (الدخيل، 2020).[14]

وعلى صعيد آخر، قامت المملكة السعودية منذ العام 2021 بتحويل استراتيجيتها الأمنية نحو نهج الانفتاح والتسويات الإقليمية، بما في ذلك المصالحة مع قطر، والانفتاح على تركيا، وتوقيع الاتفاق السعودي–الإيراني عام 2023 بوساطة صينية. وقد ساهمت هذه التحولات في خفض مستوى التهديد الأمني في الخليج، وتقليل احتمالات الحرب مع إيران، وتوجيه الطاقة السعودية نحو إعادة بناء التوازن الإقليمي عبر الاقتصاد والاستثمار بدلاً من الصراع العسكري. هذا التحول ترك انعكاسات إيجابية على الأمن الإقليمي، إذ أعاد تشكيل العلاقات البينية بين دول الشرق الأوسط نحو نموذج تفاوضي قائم على المصالح الاقتصادية لا الصراع الإيديولوجي(العمري، 2023).[15]

---

[13] أبو العلا، أنور. (2022) ، *السياسة السعودية في اليمن: قراءة أمنية*، دار الرشد، الرياض، ص 133–139

[14] الدخيل، خالد. (2020)، التحالفات العربية وتوازنات القوى في الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد 175، ص 47–59

[15] 2 موسى. (2023)، مستقبل التقارب السعودي ـ الإيراني وانعكاساته الإقليمية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 62، ص 18– العمري،

كما أن تصاعد الدور السعودي الاستثماري في العراق وسوريا ومصر ساعد على تعزيز فكرة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة أمنية جديدة توجه البيئة الإقليمية نحو الاستقرار بدلاً من الحرب. فالمملكة العربية السعودية اليوم تعد فاعلاً اقتصادياً قادراً على التأثير في سياسات الدول العربية من خلال شراكات تجارية ونفطية وتمويل بنى تحتية، وهو ما يقلل من مساحة التوتر ويزيد من فرص الأمن الإقليمي الجماعي. وقد ساعد انفتاح السعودية على تركيا اقتصادياً منذ 2022 على خلق بيئة أمنية متقاربة تقلل من احتمالات الصدام المباشر بين القوى الإقليمية الكبرى، ما يعيد ترتيب التوازن الإقليمي باتجاه نموذج تعددي بدلاً من الثنائية الصراعية السابقة[10].

وبالمحصلة، يمكن الاستنتاج أن الدور السعودي بعد العام 2021 ساهم في تعزيز الاستقرار الأمني في النظام الإقليمي عبر فتح قنوات من التواصل و التعاون الاقتصادي مع الدول الإقليمية الفاعلة الأمر الذي ضيق الخناق على الأزمات والصراعات السابقة. حيث أن الدور التركي – السعودي في النزاعات الإقليمية يمثل أحد أهم العوامل المحددة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ولا يمكن فهم مستقبل المنطقة دون دراسة ديناميات تفاعلهما، وأثرهما في تشكيل خرائط القوة، والتوازنات الجيوسياسية، ومسارات النزاع والسلام. وبالتالي، فإن تعزيز التعاون السياسي والأمني بين الدولتين يشكل شرطاً ضرورياً لإعادة بناء منظومة أمن إقليمي أكثر توازناً واستقراراً.

الخاتمة

يمكن القول، إن منطقة الشرق الأوسط شهدت خلال العقدين الأخيرين، تحولات عميقة في بنية النظام الإقليمي، أدت إلى بروز قوى إقليمية جديدة تمتلك القدرة على التأثير في مسار النزاعات وصياغة معادلات الأمن والاستقرار. وفي هذا السياق، برز كل من تركيا والمملكة العربية السعودية كفاعلين مركزيين في إدارة التفاعلات والنزاعات الإقليمية، حيث اتخذ كل منهما أدوراً مختلفة لتحقيق مصالحه الاستراتيجية وتعزيز مكانته الإقليمية.

لقد أظهرت نتائج البحث إلى أن الدور التركي في النزاعات الإقليمية اتسم باندفاع توسعي يعتمد على مزيج من التدخل العسكري، والدبلوماسية المرنة، ودعم بعض الدول في ساحات الصراع مثل سوريا وليبيا والعراق، في محاولة لإعادة بناء عمق جيوسياسي للدولة التركية يحقق لها نفوذاً ممتداً في الشرق الأوسط. وفي المقابل، تبنت المملكة العربية السعودية سياسة تدخلية ذات طابع دفاعي تجاه البيئة الإقليمية، هدفها الرئيسي حماية الأمن العربي من تهديدات غير تقليدية تتمثل في تمدد النفوذ الإيراني، وتفكك الدول الوطنية، وانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود، ما جعل دورها في اليمن وسوريا والعراق أكثر ارتباطاً بالأمن القومي العربي والإسلامي.

كما بينت نتائج البحث أن تفاعل الدورين التركي والسعودي داخل بؤر النزاع الإقليمي خلق حالة من التوازن المشحون أحياناً، والتنافس أحياناً أخرى، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي، إذ ساهمت التداخلات التركية في رفع مستويات الاستقطاب الأمني داخل المنطقة، بينما أدت الأدوار السعودية إلى محاولة بناء نظام إقليمي محافظ يحد من مخاطر التفكك وعدم الاستقرار.

ونتيجة لذلك، أصبح الأمن الإقليمي رهيناً لتوازنات معقدة بين سياسات التدخل، والتحالفات، والأولويات الأمنية المتباينة بين الطرفين.

كما خلص البحث إلى أن مستقبل الأمن الإقليمي فيمنطقة الشرق الأوسط سيظل مرتبطاً بمدى قدرة الدولتين على الانتقال من منطق الصراع إلى منطق التعاون الإقليمي، خاصة مع المتغيرات الدولية، والتحولات الاقتصادية، وتراجع فاعلية القوى الخارجية في إدارة أزمات الشرق الأوسط. كما أن التفاهمات التركية – السعودية التي بدأت تتشكل بعد عام 2021 تقدم نموذجاً يمكن أن يسهم في إعادة بناء جسور الثقة وتخفيف حدة النزاعات، بما يخدم استقرار الأمن الإقليمي.

المصادر والمراجع

داود أوغلو، أحمد. (2021)، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، دار سيسام، إسطنبول

الدخيل، خالد. (2020)، التحالفات العربية وتوازنات القوى في الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد 175

بدرخان،عبد الوهاب. (2018)، *تركيا والأزمة السورية: تحولات الدور الإقليمي*، الدار العربية للعلوم ، *بيروت*

التركي، عبد الله. (2019)، *النظرية البنائية في العلاقات الدولية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة

النفيسي، عبد الله. (2020)، *الشرق الأوسط الجديد وتحولات القوى*، مركز الراية، بيروت

جاد، عماد. (2021)، *ليبيا والصراع الإقليمي: تركيا والشرق المتوسط*، المركز المصري للفكر والدراسات، القاهرة

آل سعود، **عبد العزيز. (2021)**، *السياسة السعودية تجاه الأزمة السورية: الدوافع والنتائج*، جامعة الملك سعود، الرياض

عبد الجبار، فالح.(2017)، *العراق: الدولة والجماعات والهويات*،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت

سليم، محمد السيد. (2010)، *النظريات الإقليمية في العلاقات الدولية*، جامعة القاهرة، القاهرة،

المسفر، محمد. (2019)، حرب *اليمن والتحولات الإقليمية: قراءة في التدخل السعودي*،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،

الهواري، محمد. (2023)، الدور السعودي في الملف الليبي بين الدبلوماسية واعتبارات الأمن القومي، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، العدد 19

موسى. (2023)، مستقبل التقارب السعودي . الإيراني وانعكاساته الإقليمية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 62 العمري،

الأحمري، محمد. (2020)، *تركيا والتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة

العاني، مصطفى. (2021)، *الأمن المتوسطي والتحولات الإقليمية*، مركز دراسات الشرق الأدنى، بيروت

أبو العلا، نور. (2022)، *السياسة السعودية في اليمن: قراءة أمنية*، دار الرشد، الرياض

"The Turkish–Saudi Role in Regional Conflicts and its Impact on Regional Security in the Middle East"

Researcher:

Ghadir Hussein Al Takach

PhD Candidate – Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Beirut Arab University

Abstract:

This research analyzes the Turkish–Saudi role in contemporary regional conflicts, focusing on the main instruments employed by both states to secure their strategic interests, including military intervention, soft power, regional alliances, and economic and political support. The study also seeks to evaluate the impact of these interventions on regional security, and to understand how these tools have been utilized within regional conflict zones. It further explores how such involvement has shaped political stability, border security, regional alliances, and international power balances across the Middle East.

The study concludes that the transformation of Turkish foreign policy after 2011, alongside significant changes in Saudi foreign policy after 2015, have collectively marked a turning point in the trajectory of regional conflicts that followed the Arab Spring uprisings. The Turkish–Saudi rivalry has contributed to the escalation of regional polarization between competing geopolitical blocs, which altered the regional security equation and intensified political and security instability. Consequently, this competitive dynamic has positioned regional security in the Middle East within a new strategic reality shaped by shifting geopolitical alignments and evolving security interests — a reality likely to persist in the coming years.

Keywords: Regional conflicts, Turkish role, Saudi role, regional security, Middle East.